الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

# من أجل إنشاء نخب عربية بديلة

محمد السيد سعيد

**الإشارة المرجعية لهذا المقال:** سعيد، محمد السيد (2000). *من أجل إنشاء نخب عربية بديلة*. رواق عربي، 5 (1)، 6-20.

**إيضاح**
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

**حقوق النشر**
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

# من أجل إنتاج نخب عربية بديلة

هل يمكن للحركة الحقوقية العربية أن تمثل الحاضنة لنخب عربية وليدة تكون جديدة وحاملة لمشروع حضاري عربي بديل يجعل استعادة وإثراء إنسانية المواطن العربي أبرز أولوياته؟

يبدو هذا المشروع أبعد بكثير عن أي طموح عملي بشأن تنمية ومستقبل الحركة الحقوقية، فالحركة نفسها لا زالت هامشية، وصغيرة الحجم وضعيفة التأثير ومحدودة الإمكانيات، ولكن السؤال المطروح حيوي للغاية، والمهمة المشار إليها لا غنى عنها.

نعني بذلك أن الضمان الحقيقي لانتصار رسالة حقوق الإنسان في العالم العربي هو أن تصبح جزءا أو بعدا جوهريا من مشروع كامل جديد للنهوض واستئناف مسيرة التقدم والتنمية بعد النكسات التي ألمت بالمشروعات السابقة والانحرافات والتشوهات، بل الجرائم المريعة التي تورطت فيها النخب السياسية المهيمنة في عدد كبير من الدول العربية.

ولا شك أن النخب السياسية العربية الحاكمة قادت الشعوب العربية إلى رسوب ثقافي وسياسي مروع، وقادت المجتمعات العربية إلى طرق مسدودة أو خطيرة بالنسبة لمستقبلها الاقتصادي- الاجتماعي، وبالنسبة لعلاقتها بالعالم. ولم تكن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في أكثر الدولة العربية سوى نتائج مباشرة وحتمية لذهنية هذه النخب وثقافتها ورؤيتها للعالم وفلسفاتها بشأن تنظيم المجتمع ومهام الدولة وطبيعتها.

ولا أمل في فرض احترام حقوق الإنسان من خلال التشريع والممارسة إلا إذا مثلت هذه الحقوق التزاما فكريا وثقافيا وأخلاقيا ومن ثم سياسيا لنخب سياسية عربية جديدة، والمشكلة هي كيفية العمل على بزوغ هذه النخب.

من المشروع تماما أن نثير الشك في حكمة السؤال نفسه أو على الأقل صياغته. فهناك أولا مشكلة زائفة أو حقيقية طرحت في حقل النضال الحقوقي -من داخله وخارجه- باسم النخبوية. ويعني نقد النخبوية بأشياء كثيرة ومعان متضاربة للغاية.

أكثر هذه المعاني سخفا وسطحية هو نقد الحركة الحقوقية بسبب انشغالها السياسي، ويعني هذا النقد أو يطرح عجز الحركة الحقوقية العربية انطلاقا من فشلها المزعوم في الالتقاء مع الهموم الدائمة للجماهير العربية الواسعة: أي الفلاحين والعمال البسطاء والموظفين الصغار وجمهرة السكان في الأحياء الفقيرة والعشوائية في الحضر.

نقول إن هذا معنى سخيف وسطحي لأنه في الحد الأدنى ينشئ علاقة تضاد تقليدية

بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية والحقوق المدنية والسياسية من ناحية أخرى. إنه نقد يحد ويكثف الاحتجاجات ا لتقليدية التي كانت الدولة الاشتراكية السابقة تصرح بها ضد الجهود الدولية لتشريع تقنيات عالمية لحقوق الإنسان، ويتجاهل هذا النقد الخبرات الثمينة التي قادت إلى انهيار هذه الدولة في نهاية المطاف. والواقع أن النقد الذي يعارض الاهتمام بالحرية من خلال إبراز أولوية الخبز ليس سوى تعبير عن رغبة قطاع من الاشتراكيين والماركسيين التقليديين والأكثر تأثرا بالستالينية والمادية وغيرها من التعبيرات الفظة عن اشتراكية القرن العشرين حول النضال الحقوقي وتوظيفه لمصلحته.

غير أن هناك معنى آخر أكثر جدارة بالمناقشة للاتهام بالنخبوية، و هو تفضيل وسائل وأساليب العمل الحقوقي التقليدية مثل التوجه للحكومة وقياداتها العليا برجاء تخفيف حكم أو تحسين ظروف المعتقلين أو الإفراج عنهم.. الخ. وقد ميز هذا التفضيل الجيل المؤسس للحركة الحقوقية العربية عالميا وعلى الصعيد العربي. أما الأجيال التالية، وخاصة الجيل الحالي من قيادات الحركة الحقوقية فهو بكل تأكيد أكثر راديكالية وأكثر رغبة في العمل الجماهيري وأكثر قدرة عليه. وسوف نلحظ توجه منظمات دولية كبيرة مثل منظمة العفو الدولية للقيام بأنشطة بارزة في شوارع المدينة الكبرى، كما نلحظ قيام منظمات عربية بتنظيم احتجاجات واسعة النطاق وعلى المستوى الشعبي أحيانا -وليس الثقافي وحده- حيال الممارسات القمعية للحكومات.

ومع ذلك، فقد استمر عجز الحركة الحقوقية عالميا وإقليميا عن خلق أوعية عمل جماهيرية تصل بالرسالة الحقوقية إلى أبسط الناس في مواقع حياتهم التي قد تكون بعيدة عن العاصمة أو مركز السلطة السياسية وربما تكون أبعد عن تناول وتأثير النخب الثقافية الكاملة للرسالة الحقوقية أو المتأثرة بهذه الرسالة.

ولا شك أننا نحتاج لتحليل متعمق لطبيعة هذا العجز المستمر، وظروفه. ففي المجتمعات التعددية هناك وعي ناضج بالمواطنين، أما الوعي الذي يرنو إلى التواصل عبر المجتمعات والحضارات والثقافات والنظم السياسية: أي الوعي الإنساني الخالص فقد يكون أقل بروزا بكثير، أما في العالم الثالث وخاصة في عالمنا العربي فإن الوعي بالمواطنين نفسه لازال ضئيلا تماما، ويشعر أغلب الناس بروابط العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة الدينية والمنطقة الجغرافية وغيرها بأكثر مما يشعرون بالروابط القومية والوطنية العامة، وفي جميع تلك المستويات لم يولد الفرد بعد، ولم تولد حساسية كون هذا الفرد جديرا بحقوق حتى في مواجهة جماعته الخاصة والصغيرة، ناهيك عن كونه جديرا كإنسان بحقوق لا غنى عنها لتجسد إنسانيته وتفتحها.

إن هذا الوعي بالحق الخاص قد لا يمتد لإدراك المسئولية والواجب الذي يحفز الفرد

**النقد الذي يعارض الاهتمام بالحرية من خلال إبراز أولوية الخبز يعبر عن رغبة اشتراكية تقليدية وستالينية فظة تحاول تسييس النضال الحقوقي وتوظفه لمصلحتها.**

على الدفاع عن حقوق الآخرين الإنسانية، وخاصة أن هذا الدفاع قد يكلفه الكثير من راحته ورفاهيته أو حتى حريته.

ومعنى ذلك أن (العجز عن الوصول إلى الجماهير أو النخبوية التي تلازم الحركة الحقوقية هي نتيجة لفجوات ثلاث في التكوين التاريخي الراهن للمجتمعات العربية): أي عدم إنجاز عملية بناء الأمة، والافتقار إلى حركة دستورية قوية، والافتقار إلى بنية قوية للمجتمع المدني ومؤسساته.

(غير أن هذا المعنى **للنخبوية** لا ينفي بالمرة شرعية السؤال الذي بدأنا به، فالمسألة لا تتصل إطلاقا بالرغبة في الاكتفاء بالنضال النخبوي، ولا شك أنها بعيدة كل البعد على الأقل بالنسبة للأجيال الحالية عن قيادات الحركة الحقوقية عالميا وعربيا).

ولكي نوضح بجلاء أكبر هذه القضية بوسعنا أن نتساءل عما إذا كان من الممكن إنجاز تلك المهمات التاريخية أو تجسير تلك الفجوات التكوينية بدون نخبة سياسية وثقافية ملتزمة بها، أي نخبة راغبة في إنجاز عملية بناء الأمة وضمان تكامل واندماج المجتمع وتحديثه سواءً من الناحية الدستورية أو من الناحية المدنية، فالتحديث والتثقيف الدستوري يبحث في بناء دولة القانون والمؤسسات، أي الدولة التي تخضع للمجتمع وليس العكس، أما على الصعيد المدني فثمة حد أدنى من الثقافة وتكوين حس الواجب والمسئولية المدنية الذي لا يستقيم أي مجتمع بدونه.

إن هذه المعاني تقع في قلب الخطاب الحقوقي عالميا وبالطبع عربيا، وبذلك تحل تلك المعضلة نفسها بنفسها، ولكن يتعين علينا أيضا أن نضاعف وضوح القضية المتضمنة في السؤال، وذلك بالتأكيد على أن النخب التي تتوقف الحركة الحقوقية لتوليدها أو تسهيل ظروف ولادتها ونضوجها هي تلك التي تطرح على نفسها مهمة بناء الأمة على نسق دستوري يؤكد سيادتها وجدارتها بحقوق أساسية تمارس بصورة جماعية وفردية وتستعيد إثراء إنسانية الشخص العربي.

وفي نفس الوقت، فإن النخبة أو النخب التي تتوق الحركة العربية لحقوق الإنسان لتوليدها هي تلك التي ترفض اغترابها أو امتيازها الإقطاعي، لكي تنشر في تضاعيف وخلايا المجتمع الوطني والقومي ولكي تقوم بأداء رسالتها في شد الجماهير العربية إلى الآفاق الأرحب للفكر الدستوري والحرياتي الحديث.

غير أن هناك طائفة ثانية من الشكوك حول مشروعية السؤال الذي بدأنا به، وبالطبع هناك وجه عملي لهذه الشكوك، فضآلة حجم وتأثير الحركة الحقوقية العربية قد يدفع الكثير للابتسام عند تناول هذا الطرح، فمهمة توليد أو المساهمة في ولادة نخب عربية جديدة أو بديلة تستلزم بنية مؤسسية كاملة وعملاقة، غير أن الوجه الأهم لتلك

**العجز عن الوصول إلى الجماهير أو النخبوية التي تلازم الحركة الحقوقية راجعة لفجوات ثلاث في التكوين التاريخي الراهن للمجتمعات العربية.**

الشكوك يتعلق بطبيعة المهمة المطروحة بأكثر مما يتعلق بالقدرة على الإفادة بها.

ولنتصور الأمر على النحو التالي:

إن المهمة التقليدية للحركة الحقوقية عالميا هي تحسيس النخب الحاكمة والنخب السياسية عموما بالاعتبارات الإنسانية بصفتها إلزاميات قانونية وليس بصفتها الأخلاقية وحدها، وبتعبير آخر فإن ما تطمح إليه الحركة الحقوقية هو خلق وتعزيز الحساسية الحقوقية في التكوين السياسي للنخب عموما، والنخب السياسية والاقتصادية بوجه خاص.

**إن ما تطمح إليه الحركة الحقوقية هو خلق وتعزيز الحساسية الحقوقية في التكوين السياسي للنخب عموما، النخب السياسية والاقتصادية بوجه خاص.**

إن هذا التحديد للمهمة ملائم إلى حد بعيد لمتطلبات المجتمع المتقدم أو المجتمع الديمقراطي فتكوين وتربية النخب هو عمل متكامل تقوم به تلقائيا مؤسسات مختلفة، فنظام التعليم الحديث عليه أن يكون لدى النخب المهارات المهنية المطلوبة لأداء وظائف القيادة في مختلف قطاعات ومجالات المجتمع، والأحزاب السياسية هي المؤسسات المناط بها تكوين المهارات السياسية للنخبة، ويفترض عمل الأحزاب السياسية أن تكون مؤسسات الثقافة قد مكنت أفراد النخبة من الإلمام بالمفاتيح الأساسية للثقافة السياسية العصرية. أما مؤسسات اتخاذ وصنع القرار على المستويات الأدنى بدءا من مجالس القرى والأحياء مرورا بالهياكل الجمعياتية والنقابية الحديثة وحتى السلطة الإدارية والسياسية في المركز فإن مهمتها هي إكساب النخبة الخبرات الضرورية للقيادة من خلال الممارسة.. وهكذا.

هل يمكن أن تحل الحركة الحقوقية محل المؤسسات الكثيرة الأخرى المناط بها تكوين وتدريب نخب سياسية ومدنية جديدة؟، السؤال بهذه الصياغة غير مطروح أصلا في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وهكذا تظل الصياغة الدقيقة لمهمة الحركة الحقوقية باعتبارها تحسيسا أو تأكيد وتعزيز الحساسية الحقوقية في تكوين النخبة السياسية والمدنية ملائمة إلى حد بعيد، أما في العالم العربي، فإن السؤال يكتسب مشروعية الافتراضية من حقيقة غياب هذه المؤسسات الأخرى أو على الأقل غياب دورها التكويني.

ومع ذلك، فإن الإجابة على السؤال ليست بديهية، ولا يمكن التنبؤ سلفا بصيغة جاهزة، ويحتاج الأمر إلى مناقشة للأوضاع الملموسة في مختلف الأقطار العربية، لكي نتعرف على ما تستطيع الحركة الحقوقية أن تطرحه على نفسها.

إن أفضل الإجابات الممكنة على السؤال هو أن الحركة العربية يجب أن تضع المهمة نصب عينيها وأن تعد نفسها مسئولة عن إنتاج ظروف ملائمة لولادة نخب عربية جديدة، وأن تقوم بدورها ومساهماتها المباشرة بقدر ما تعينها الظروف أو تسنح لها الفرص، وأن تؤثر على غيرها من الحركات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية للقيام بأدوارها خاصة في الاتجاه المرغوب.

والواقع أن الظروف الملموسة في كل بلد عربي تحدد الفضاء المتاح للدور المباشر وغير المباشر في توليد نخب عربية بديلة، فلا يوجد بلد واحد في العالم يخلو من مؤسسات يمكن توظيفها لنشر وتعزيز الثقافة الحقوقية والمدنية وللقيام بدور تكويني للنخب الجديدة.

وبصورة عامة يمكن تمييز ثلاثة نطاقات مؤسساتية تختلف تبعا لشدة وشمول السيطرة الحكومية ودرجة التسامح مع القوى غير الحكومية العاملة فيها.

إن النظم الشمولية التسلطية تمد سيطرتها في العادة إلى جميع هذه النطاقات دون استثناء حقيقي، وهذه السيطرة يمكن أن تتمتع بسند من داخل المجتمع ومن جانب قوى أو عناصر اجتماعية غير حكومية تفيد أو تسعى للإفادة من هذه السيطرة، ولذلك فالفوارق بين كل من خارج هذه النطاقات وداخلها هي فوارق كمية، وفي حدود معينة وسقوف صارمة لا تتخطاها إلا عندما يصل المجتمع المدني والسياسي إلى مستوى عال من النضج.

ولكن الفوارق في شدة السيطرة ودرجة التسامح مع التواجد الفردي أو الجماعي لقوى غير حكومية ومستغلة حقا من الحكومات تظهر بقدر أكبر من الجلاء في إطار تصور حركي (ديناميكي) لتطور النظام التسلطي الشمولي.

النطاق الأول يتمتع بقدر عال من الاستقلال النسبي، وذلك بحكم الاستحالة العملية للسيطرة التامة عليه مهما كانت درجة القمع السياسي والانغلاق الفكري والأيديولوجي للنظام السياسي، ويشمل هذا النطاق مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الثقافية والإبداعية والمؤسسات ذات الطابع الجمعياتي المدني، وأبرز علامات التحول الفعلي أو القانوني للنظام السياسي تظهر في هذا النطاق بالذات.

فتزداد جرأة المثقفين والمبدعين في التعبير عن أنفسهم، وتدوي الحياة الجامعية بالأفكار المخالفة أو المعارضة، وكثيرا ما تنتشر الجمعيات والمنظمات المدنية وخاصة تلك المشتغلة في مجالات تبدو محايدة فكريا وأيديولوجيا مثل الأعمال الخيرية والتنموية والبيئية والخدمات العامة.

أما النطاق الثاني فلا يشهد شيئا من الاسترخاء وتخفيف حدة القمع والسيطرة إلا مع تطور النظام التسلطي داخليا وانتقاله من مرحلة العنف الشامل، والهندسة الاجتماعية وإعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها إلى مرحلة جديدة تخف فيها درجة العنف ويصبح اختياريا وتمييزيا وتبدأ درجات متفاوتة من التسامح أو محاولة تحسين صورة النظام السياسي أمام الجمهور وأمام الرأي العام العالمي، ويشمل هذا النطاق مؤسسة الإعلام المكتوب (وخاصة الصحافة)، والمؤسسات التي تنظم المهن، والنقابات المهنية وفي حالات معينة المؤسسات الحزبية وربما المؤسسات الدينية.

**الظروف الملموسة في كل بلد عربي تحدد الفضاء المباشر وغير المباشر في توليد نخب عربية بديلة وإتاحة ذلك هو المهمة الأولى للحركة العربية الحقوقية.**

أما النطاق الثالث فتستمر فيه درجة السيطرة والحظر على دخول المخالفين أو المشتغلين لفترة طويلة للغاية، وحتى يبدأ النظام في الانهيار الفعلي، ويشمل هذا النطاق مؤسسات التعليم العام والمؤسسات السياسية التنفيذية والنيابية والنقابات العمالية والإعلام الإلكتروني، وفي أحيان كثيرة المؤسسات الدينية، بل وقد تستمر السيطرة حتى على المؤسسات الرياضية باعتبارها مراكز رئيسية للنشاط الشبابي التي تتمتع بشعبية كبيرة.

**تختلف درجة السيطرة والقمع في كل نطاق نوعي حسب المستوى النوعي والنظام الجغرافي الذي تمارس فيه النشاطات النوعية وليس عمر النظام فحسب أو منطقته الجغرافية.**

وتختلف درجة السيطرة وإعمال قواعد الفرز والحظر والحصار والاستقطاب والعقاب.. الخ. التي تتبعها النظم التسلطية في كل من هذه النطاقات النوعية ليس تبعا لمراحل عمر هذه النظم فحسب، بل وتبعا للمستوى النوعي والنظامي والجغرافي الذي تمارس فيه النشاطات النوعية، ولكن ليس هناك قواعد حديدية موحدة بين مختلف النظم فيما يتعلق بشدة السيطرة تبعا للمستوى الجغرافي.

فالنظام الشمولي السوفيتي على سبيل المثال سمح بقدر كبير من الحرية والاستقلال النسبي على المستوى المحلي، فكانت هناك درجات معقولة من حرية الصحافة والإعلام، بل وحرية التمثيل والترشح للمؤسسات النيابية على المستويات القاعدية مثل القرية والمدينة الصغيرة، بينما تشدد النظام في السيطرة على المستويات الوسيطة والعليا، أما النظام الشمولي في الصين فقد فعل العكس، فتشدد على مستوى القرية وتسامح بدرجة أكبر على مستوى المركز والعاصمة، وتتنوع تلك الحالات بين الدول العربية تبعا لمستوى الحماية الفعلية التي توفرها المجتمعات الأهلية والجماعات العضوية مثل العائلة والعشيرة والقبيلة وغيرها للأفراد، كما أن بوسعنا التنبؤ بدرجة الحرية النسبية أو التسامح الفعلي على المستوى القاعدي تبعا للدرجة التي ينقسم المجتمع المدني بها على نفسه داخليا، ففي حالات كثيرة يتسم التمييز بين الحكومة والأهالي بالتعقيد، ويأخذ الصراع الأيديولوجي والثقافي والسياسي شكل حكومة/ أهالي- حكومة/ أهالي أو شكل حكومة/ أهالي- أهالي، وليس شكل حكومة-أهالي كما هو شائع بين الراديكاليين.

ما يهمنا في ذلك كله هو التأكيد على القاعدة الذهبية التالية؛ إن واجب المناضلين من أجل حقوق الإنسان والحرية والتقدم والديمقراطية توظيف كل الثقافات والمؤسسات المتاحة للتواجد المستقل من أجل التواصل مع الأجيال الشابة وتثقيفها وتعليمها وإعدادها أو إعداد أفضل عناصرها- لتولي وظائف القيادة في المستقبل، في مختلف المجالات.

نحن نتحدث عن قاعدة ذهبية لسببين: الأول هو أن المناضل الحقوقي العربي غالبا ما يؤثر القطيعة مع النظام بكل مؤسساته على الاشتباك الإيجابي مع النظام ومؤسساته خوفا على حريته أو معتقداته الفكرية، ولكن الكثيرين من المثقفين يقاطعون فعليا مؤسسات

الدولة والمجتمع ليس لهذين السببين وإنما لسبب آخر تماما وهو المحافظة على النقاء الأيديولوجي والارتفاع بالنفس عما قد يرى كمراهنة أو فساد أو مصالحة مع المراهنة والفساد، وفي حالات معينة قد يؤثر المثقف والمناضل الحقوقي أو الديمقراطي أو التقدمي الخروج من المجتمع كله إما باللجوء أو الهجرة وإحداث قطيعة تامة مع النظام القائم على كل المستويات، إما كموقف بذاته أو تمهيدا لأشكال مفتوحة من النضال العلني قد شمل النضال العنفوي أو الصدامي بصورة عامة.

**وقد ينتهي الأمر في هذه الحالة بأن يترك المناضل الأجيال الشابة للهيمنة التامة للمقاومة أو النظام التسلطي والشمولي دون أدنى إعاقة، وهو ما يعني في الحقيقة تعميق وتمديد نظام الهيمنة الشمولية القائم لفترة طويلة للغاية، لقد كان ذلك هو الحال بالنسبة للمناضلين الديمقراطيين والحقوقيين في السودان مثلا بعد انقلاب عام١٩٨٩.**

ونحن نعتقد من جانبنا أن هذه التجربة أو هذا الموقف كان سلبيا تماما وأنه أدى لنتائج وخيمة لم يقدرها الاخوة السودانيون حق قدرها في ذلك الوقت.

غير أن هناك سببا آخر للحديث عن وجود هذه القاعدة الذهبية، وهى أن هذه القاعدة تعمل وتثبت فعاليتها في كل الأحوال بقصد أو بدون قصد، وبتعبير آخر، فإن المجتمع سوف يفرز بالضرورة تناقضاته ومن ثم المعارضة الممكنة للنظام الشمولي من داخل أضعف حلقاته، وهى عادة تلك المؤسسات العاملة في النطاق الأول، والتي لا يمكن حصرها بصورة نمطية، وعلى سبيل المثال، فإن المؤسسات الدينية عادة ما تخضع لسيطرة حديدية ومباشرة ودقيقة، ولكن في حالات معينة تثبت الظروف العملية استحالة إجراء تلك السيطرة وتضطر السلطات الشمولية للاعتراف بهذه الحقيقة، وفي هذه الحالة لابد أن تحمل المعارضة المحتملة للنظام الشمولي بصمة دينية واضحة، لقد كان ذلك هو ما حدث في العالم الإسلامي كله إبان مرحلة الحكم التسلطي الشعبوي، وبصورة أقصى في الجزائر ومصر.

**إن دعوتنا لأن يقوم المناضلون الحقوقيون بتوظيف الفضاءات المتاحة في أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع والدولة لتنشئة نخبة المستقبل تنطلق مما هو أبعد بكثير من المنطق العملي أو البراجماتي.**

فأولا: يجب أن يكون لدينا رؤية لآفاق تحول المجتمعات العربية في العصر الحديث.

وثانيا: يجب أن يكون لدينا نظرية عن الممارسة التحويلية في مجتمعاتنا العربية، بحيث يصبح النضال الحقوقي أكثر وأعمق من ممارسة الخلاص الأخلاقي للمناضلين أنفسهم.

ولا يسمح المجال هنا بالحديث عن ديناميكية التحول وتعقيده وتعذر تفكيك جوانبه المختلفة أو فصل تياراته التحتية المتضاربة بعضها عن البعض الآخر، فما يمكن أن نخلص

**واجب المناضلين من أجل حقوق الإنسان توظيف كل الثقافات والمؤسسات من أجل التواصل مع الأجيال الشابة وتثقيفها وإغرائها بتولي وظائف القيادة في المستقبل، وفي مختلف المجالات.**

منه من قراءة التجربة المعاصرة للمجتمعات العربية الكبرى هو أن عملية الانتقال والتحويل طويلة جدا ومتعرجة وقابلة للتراجع والتقدم، وأنها لن تستقر إلا بعد حقبة ممتدة زمنيا وحافلة بالمعاناة.

ويكفينا هذا الاستنتاج لكي نؤكد على ما نبتغي التركيز عليه هنا، وهو أن الأفق الضروري لانتصار النضال الحقوقي طويل للغاية، وقد يستغرق في أفضل الحالات وأكثرها تقدما مثل حالة المغرب وتونس ومصر وفلسطين ولبنان ما لا يقل عن خمسة عقود كاملة، أو ربما الردح الأول من القرن الواحد والعشرين.

وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا، فإن متطلبات النضال تصبح مختلفة، إننا نتحدث عن أفق نضالي تشغله الأعمار النشطة، لجيلين أو ثلاثة أجيال متصلة، كل منها سيمثل قنطرة أو حلقة وسيطة أو نطاقا تاريخيا يتوسط موضوعيا إمكانيات تاريخية بعينها.

وهنا تحتل مسألة تربية النخب زاوية شديدة القيمة والأهمية في العملية التاريخية الجارية والمعقدة لتحقيق انتصار النضال الحقوقي العربي، نعني بذلك ضمان استمرارية هذا النضال وتفعيله بأساليب مبدعة وجديدة دائما بالرغم من الاحتمالات القوية لحدوث هزائم مؤلمة وضربات موجعة تسدد نحو الحركة الحقوقية من جانب السلطات الجارية أو الحركات الشمولية، وبهذا المعنى، تمثل مهمة تربية نخب عربية بديلة إلغاءً لاحتمالات الهزيمة وتجاوزا للنكبات والآلام المتوقعة على الطريق.

لابد أن القارئ قد أدرك الآن أننا نتحدث عن نخب عربية بديلة بمعنى شديد الخصوصية، وهو معنى يتضمن بذاته محتوى مميزا اسمه تربية النخب المطلوبة عربيا من وجهة نظر الحركة الحقوقية.

فإذا كنا نتحدث عن تربية نخب وقد لا يشهد أفرادها الانتصار السريع أو الحاسم لمشروعها التحويلي الديمقراطي والتقدمي والإنساني، فإن طبيعة تلك النخب يكون قد تحدد على نحو مخالف أو متميز كثيرا عن الصورة التي تستدعيها مجلتنا بالرجوع إلى الاستخدامات المعاصرة للمفهوم في العلوم الاجتماعية أو إلى التجربة العقلية والتاريخية للمجتمعات العربية.

وتشتمل تلك الصورة التقليدية على عناصر رئيسية أبرزها التميز، واحتلال موقع مؤثر من بنية ووظائف السلطة وامتلاك مهارات قيادية وحيوية لاستمرار المجتمع، ووجود مصالح خاصة، دونما مصادرة على حقيقة الاهتمام الأصيل بالفضاء العام أو بإنتاج خبرات عامة (جماعية).

وتختلف التنمية المطلوبة من وجهة النظر النضالية الحقوقية (الإنسانية) عن تلك الصورة في نواح جوهرية، فأولا لا تهتم النخبة المأمول تكونها عربيا باحتلال موقع من

**يجب أن تكون لدينا نظرية عن الممارسة التمويلية في مجتمعاتنا العربية بحيث يصبح النضال الحقوقي أكثر وأعمق من ممارسة الخلاص الأخلاقي للمناضلين أنفسهم.**

السلطة، ولا حتى المعارضة أو المخالفة، وذلك لأن قضيتها الحقيقية هي الحد من السلطة أو تغييرها في مقابل تمكين الناس من السيطرة على مصيرهم أو بعض الظروف الأساسية المحددة لمصيرهم.

تنتقل الإشكالية التي تعمل عليها النخبة المطلوبة من كيفية بناء سلطة نافعة إلى كيفية بناء مجتمع مجدٍ. ونعني بهذا التعبير الأخير مجتمعا حقيقيا وقادرا على صنع الخير لنفسه ولدنياه، وتكتسب النخبة بهذا المعنى منزلتها تلك ليس من الهيبة التي يصفها الاقتراب من السلطة (أو السلطة المضادة)، وإنما القدرة على إلهام الآخرين وتعليمهم وتثقيفهم وحفز تفتح مواهبهم الخاصة، ومن ثم قدرتهم على السيطرة على ظروفهم ومصيرهم.

**الإشكالية التي تعمل عليها التنمية المطلوبة والجديدة تنتقل من كيفية بناء سلطة نافعة إلى كيفية بناء مجتمع مجدٍ.**

ولا نعني هنا بالمرة استدعاء صورة الداعية أو الصورة الأعظم والأكثر إبهارا والتي تعود في مصدرها الأهم إلى النبوة، فالنخبة المطلوبة ليست تلك التي ترسم ككهنة أو تحيط بها هالة القداسة الناشئة عن الاعتقاد بامتلاك الحقيقة، فهناك فارق كبير جدا بين الدعوة Callinp والحوار الذي يقوم به معلم أو موجه Dialogue فالأول يستهدف تكوين جيوش من الخلصاء التي تسلم قيادتها لداعية أو زعيم، بينما يستهدف الثاني استعادة ذاتية واستدعاء كامل الموهبة الإنسانية الكامنة في كل شخص، ومن ثم تكوين فرق عمل أو جماعة تتوحد مشاعرها أو قناعاتها على التوجه نحو ممارسة أو فعل يؤثر لمستقبل مشترك، والمعنى الأول يتفق مع مفهوم جماعة المؤمنين، أما المعنى الثاني فهو ما يؤصل حقيقة لعملية بناء أمة.

النخب العربية البديلة لا تطلب لنفسها امتيازا إقطاعيا أو أرستقراطيا مرده في نهاية المطاف إلى القوة أو السلطة الغاشمة، فالمشروع الحقيقي الذي يستعيد للعرب المبادرة الحضارية هو مشروع مناهضة التسلطية، مشروع تحريري ومساواتي، ولكن ذلك لا يمنع بالمرة أن يعمل الأفراد الذين يشكلون النخبة البديلة أيضا لمصلحتهم الذاتية دون أن يجور ذلك على خدمتهم ومساهمتهم في أداء الوظائف العامة، فالمهم أن النخبة البديلة تحقق مصالحها الذاتية ليس بفضل موقعها المتميز من سلطة ما، وإنما بفضل ما تمتلكه عناصرها من مواهب وما تقوم به من أعمال مفيدة، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الناس.

ولا بد أن يكون في صلب تكوين النخب العربية البديلة المطلوبة شئ من البطولة أو من النبالة والفطنة الذاتية والناشئة عن التفاني في أداء وظائف القيادة من خارج منطق السلطة- وبالرغم من أنها قد لا تشهد انتصار مشروعها وقيمها الخاصة، بل وبالرغم مما قد تلاقيه من محن، ودون أن تطلب لنفسها أي امتياز، بل وبدون أن تتمتع بمظهر البطولة

أو عائدها على المستوى الشعبي، إن العائد الحقيقي للأداء المتفاني الذي ترمي إليه هذه النخبة هو الرضا عن النفس، وربما الوصول إلى موقع كريم في ذاكرة الأمة والإنسانية ككل.

ونحن نؤكد على هذه الخصال في تكوين النخبة العربية البديلة لسبب جوهري، وهو أن هذا التكوين يستجيب وينسجم مع مضمون المشروع الحقوقي الإنساني العربي أو مع صورة المجتمع العربي الذي تتوق إليه الحركة الحقوقية الأصيلة.

إننا نتحدث عن وجوب تكوين نمط من الشخصيات تتسم بقدر مرتفع للغاية من الاتساق الأخلاقي، ومن التوق مع فكرنا عما يجب أن يكون عليه مستقبل الأمة ككل، لكي تقود هذه الأمة من خلال ضرب مثل فذ وتأسيس قدوة ملهمة، نحن نتحدث عن أشخاص راغبين في التنازل طوعا عن امتيازات يستطيعون الحصول عليها بمجرد طلبها انطلاقا من وضعيتهم الطبقية ومكانتهم في الأنساق الخاصة بالخبرة المعرفية أو الفنية، على الأقل، وقد يتنازلون طوعا أيضا عن امتيازات أوضاعهم العائلية أو مكانتهم في مؤسسات الدولة والمجتمع.

ومع ذلك، وكما أشرنا من قبل نحن لا نتحدث ولا ننادي بالتشبه بشخصية الراهب ولا بإعمال شعبة الرهبنة، فالفقر نفسه ليس أمرا مقبولا لنا أو للمجتمع، وليس هناك ما يثبت مطلقا أن التخلي المطلق عن حاجات حقيقية يجعل الشخص أفضل أو أقدر على مواجهة الصعاب، كل ما نعتقد أنه ضروري وصحيح هو التنازل الطوعي عن امتيازات وليس عن حقوق، فإذا كان المناضل الحقوقي أو القيادة العلمية أو النقابية أو السياسة أو المهنية يعمل بجد واجتهاد في مجاله فليس هناك ما يجب أن يحول بينه وبين الحصول على عائد معقول لعمله بغض النظر عن الكيفية التي ينفق بها هذا العائد.

ومع ذلك، وفي نفس الوقت فإن المناضل أو عضو النخبة التي نبحث في تأسيسها يجب أن يتسم بشئ من الزهو، أعني القدرة على الاستغناء عن الاستهلاك الترفي أو الفخم."

بوسعنا أن نوضح أكثر ما نعنيه عندما نضاهي بين شخصية النخبة وصورة المجتمع العربي التي نود أن نصل إليها، فالوضع الحالي يمثل حالة من الحالات الأكثر سوقية في التاريخ لما يسمى بالمتمتعين Hedoniym ولمبدأ اللذة.

ونحن لا نعفي حتى الفقراء من الانخراط في هذا النسق الحياتي رغم أنهم لا يملكون أدواته، فالقضية هي أن هناك نسقا من الاستهلاك وأسلوبا للحياة أصبح يبهر الجميع، وأصبح مناط تطلع الجميع، والمبدأ المعاكس تماما لمبدأ (اللذة: أي التضحية بالذات، أو للنسق المقوى أي النزعة التقشفية ليس بدوره حلا للقضية، فالمسألة يمكن إعادتها إلى

**لابد أن يكون في صلب تكوين النخب العربية البديلة المطلوبة شئ من البطولة أو من النضالية الناشئة عن التفاني في أداء وظائف القيادة من خارج منطق السلطة.**

مبادئ اكثر جوهرية وتعبيرا عن المنطلقات الطبيعية للإنسان مثل مبدأ التحقق ومبدأ التنبه Attenuation والاكتشاف والإلهام، وأيضا مبدأ السعادة، وهى معنى يختلف في طبيعة اللذة.

وعلى أية حال، فقد لا تعترض السيادة أكثر من التحقق، وهو ما يعني توفر الفرص الحرة لانبثاق الموهبة والاستمتاع بالمثيرات الطيبة والرضا عن النفس، وهناك ما يؤكد أن التحقق يرتبط بدوره بالقدرة على السيطرة على الشهوات والغرائز البدائية.. ويكفي تماما لأغراض فكرتنا هنا أن نؤكد على أن القناعة هي حالة موجبة توافي التحقق وقد تمهد للسعادة.

ولا شك أن تطور مبدأ ما بخصوص أهداف أو بالأحرى النضال الشخصي من أجل الكشف عن إنتاج معان ودلالات للحياة السعيدة أو المرضية، مثل الكتابة أو القناعة، هو أمر ضروري من أجل بلورة نظرية أو نظريات أخلاقية وخاصة في عصر الاستهلاك الجماهيري وهو أمر جدير بالاهتمام كفرض بذاته، ولكن ما يعنينا في سياق هذا التقديم هو تدريب أعداد معقولة من الناس على تكوين وامتلاك وتنمية طاقات معينة لشخصياتهم وتمكنهم من مقاومة الأطماع والمخاوف التي تدفع مقاومتهم للانهيار أمام رغبة السلطات في ضمان ولاء مطلق لها بين جميع الأفراد المهمين في المجتمع.

فالأمر الجيوي تماما بالنسبة لتكوين نخبة بديلة هو أن تتفانى في أداء رسالتها على نحو منسجم ومستقيم، وهو أمر يتطلب ثباتها على المبدأ واتساقها الشخصي.. أي الأمر الذي يتطلب أن يحافظ المرء على ماهيته وجوهريته وأخلاقياته أمام الوعد والوعيد أو المكافأة والعقاب.

وفي تقديرنا، هذه الخاصية تكفي تماما لأداء رسالة بناء مجتمع عربي جديد في نهاية المطاف، ذلك أن النضالية المطلوبة هنا ليست من ذلك النوع المحارب الذي يدفع المناضل الثمن لشن حرب فكرية أو سياسية على السلطات القائمة.

وبوسعنا أن نصوغ المسألة على نحو قد يكون مفزعا حقا للذات النضالية لأصحاب المذاهب الكبرى كما يلي: إن المناضل الحقوقي يمكنه أن يعمل من داخل أي نظام، أي بدون أن يبدأ بتحدٍ أو الإطاحة بالخطوط الحمراء لهذا النظام، وذلك تحديدا لأنه لا يخشى النظام خشية الموت، ولا يطمع في نفس الوقت في الحصول على رضاه، إنه يستطيع من حيث المبدأ أن يمضي في طريقه لتأسيس قدوة ونفخ الثقة بالنفس ودفع المستبدين لتلقي المعرفة الضرورية لأداء وظائف القيادة، حتى لو كان ذلك في المجال الفني البحت.

لا نعني بذلك أن تكون نخبة من الأشخاص المحترمين على مستوى المعرفة العلمية والمهارة المهنية والخبرة الأدائية هو أمر يكفي بحد ذاته لقيادة المجتمع العربي خارج ورطته

**أمر حيوي لتكوين نخبة بديلة تفانيها في أداء رسالتها على نحو منسجم ومستقيم، و محافظة المرء على ماهيته وأخلاقياته أمام الوعد والوعيد والمكافأة والعقاب.**

التاريخية الحالية، ولكن إذا أضفنا لهذه السمات فكرة معينة عن أن يكون الشخص محترما أي غير مستعد للتفريط في مبادئه وقيمه لقاء أي مكافأة أو خوفا من أي عقاب- وأن يكون ذا نخوة، إذا أضفنا هذه الصفات فإن الرسالة المضمرة ستكون من القوة بحيث تخترق جدار الزيف والنفاق والخوف والأطماع، مؤكدة قدرتها على الوصول إلى عقول وضمائر أكثر الناس.. إن الإلمام الكامن في هذا النموذج لن يتعلق بتلك الصفات فحسب، بل إنه سيحيل بالضرورة إلى إنتاج وعي متكامل بالصورة المرغوبة عن الشخصية القومية: أي وعي متكامل عن صورة الأمة المطلوبة لذاتها وبذاتها وعن ذاتها.

## هل أنتجت ثقافتنا هذا النوع من الشخصيات؟

بكل تأكيد.

إن تاريخ شعوبنا حافل بموجات من الانطلاقات النضالية التي كشفت عن معدن نفيس للغاية لبشر تخلوا عن الراحة والامتياز والثراء والسلطة والشهرة ونعيم الحياة طوعا من أجل أفكارهم أو مبادئهم، ولا شك أنه كان ثمة ارتباط (وإن لم يكن مطلقا) بين هذا الاستعداد للتضحية والتفاني من ناحية وبين الدين والاعتقاد من ناحية أخرى.

ومع ذلك فإن تاريخنا المعاصر حافل بدوره بأمثلة نضالية فذة لهذا التفاني والاستعداد للتضحية انطلاقا من أنساق فكرية ومعتقدية مستقلة نسبيا عن الدين مثل الماركسية والاشتراكية الوطنية والقومية.

إن العقدين الماضيين قد شهدا تفككا واسع النطاق لتلك المنطلقات النضالية ذات الطابع العلماني، لقاء التصاعد الخطير للمنظمات الدينية، والخلاف الجذري مع التفسيرات المتطرفة المتعصبة للإسلام لا يجب أن يمنع الإعجاب بالصفات والخصال النادرة التي أظهرها هؤلاء المتطرفون.

ولكننا في نفس الوقت نؤكد على أن الصلة بين الأمرين لا تشبه مطلقا صلة العلة بالمعلول، ولا هي صلة الانفراد والاحتكار، فالتطرف ليس هو أصل التفاني ولا سببه، كما أن المتطرفين الدينيين ليسوا وحدهم القادرين على إظهار هذا القدر من التفاني والاستعداد للتضحية.

بل إن من المخزي حقا أن نوظف تلك الخصال الرائعة للناس لمصلحة ممارسات وأفكار هي أقرب إلى جنون الاضطهاد والجرائم ضد الإنسانية منها إلى الرغبة في الخلاص والتقرب إلى الله العلي القدير.

ويؤكد لنا هذا النموذج أن القضية الأعمق بالنسبة لتأسيس وتنمية نخبة بديلة ليست في الخصال الشخصية لعناصر تلك النخبة، وإنما صورة المجتمع الذي نرنو إلى بنائه في

**إن تاريخ شعوبنا حافل بموجات من الانطلاقات النضالية التي كشفت عن معدن نفيس للغاية لبشر ضحوا بالنعيم الفاني من أجل مبادئهم وأفكارهم الباقية.**

منطقتنا من العالم.

إن واجب المناضلين الحقوقيين ليس هو إنتاج تلك الصورة، وإنما هو ضمان التفاعل التعددي الحر بين كافة القوى الفكرية والسياسية مسيسة الصلة بالواقع العربي، وهو التفاعل الذي من شأنه أن ينتج تلك الصورة.

ومع ذلك، فكما قدمنا قد يستطيع النضال الحقوقي أن يخطو خطوة إضافية بالمساهمة في تنمية وبناء تلك النخب البديلة القادرة على تقديم أفضل صياغات لكل عنصر من عناصر تلك الصورة أو كل جانب أو بعد من جوانبها وأبعادها، ومن ثم فقد يتعين على الحركة الحقوقية أن تقدم الأولوية لحوارات مثمرة تنضج تلك العناصر.

والواقع أن حركة حقوق الإنسان تنتشر في حيز واسع جدا من الموضوعات والقضايا الحقوقية التي تشتبك بعمق مع السياسات العامة، وهى في تناولها لتلك الموضوعات والقضايا عادة ما تكتفي بمساءلة الحكومات عن النتائج النهائية لسياساتها بغض النظر عن المنطلقات الأيديولوجية أو البنى والهياكل المؤسساتية، فهى تطلب مثلا من الحكومات ضمان حق المشاركة في إدارة الشئون العامة، ولكنها لا تصر على أن يكون ذلك من خلال نظام ديمقراطي، وهى تطلب الوفاء بحقوق المرأة والأطفال بغض النظر عما إذا كانت الحكومة القائمة محافظة أم ليبرالية أم تقدمية، وهى كذلك تطالب بالوفاء بالحق في العمل، بغض النظر عما إذا كان النظام الاقتصادي رأسماليا أو اشتراكيا، وهكذا.

ويتسق هذا المدخل مع مبدأ المكاشفة والشفافية والمحاسبة، ولكن الأهم أن هذا المدخل يتسق مع موقفين منهجيين أساسيين بالنسبة للحركة الحقوقية عالميا وإقليميا: **الأول** هو الحياد السياسي أو بالأحرى الحياد بين الأحزاب والتشكيلات السياسية المتنافسة، ومن ثم الحياد بين النظم السياسية، و**الثاني** هو إدراك أن النتائج المطلوبة يمكن أن تتحقق نظريا بأكثر من مدخل أو طريقة، وذلك بالطبع في حدود الأنواع القائمة للتطور. فإذا استثنينا العلاقة الحميمة بين الديمقراطية والحقوق السياسية، فلا يوجد ارتباط نهائي ومؤكد بين طبيعة النظام السياسي والاجتماعي من ناحية والمستويات الحقيقية لإشباع بقية الحقوق الأساسية، بما فيها من حقوق اقتصادية، وأخرى اجتماعية ومدنية وثقافية.. الخ.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا السياق هو ما إذا كان يمكن للحركة الحقوقية أن تخطو خطوة إضافية للتأثير على صياغة الاختيارات والسياسات والآليات ونظم العمل (أي على جانب المدخلات) بدون أن تتورط في التحزب السياسي أو أن تتدخل في صنع السياسة؟

ويهمنا أن تعاد صياغة هذا السؤال ليلائم حالتنا العربية تحديدا، وهى حالة (أو حالات، لا يثور فيها الخلاف على أمور فنية، وإنما على مجمل خصائص الوضع السياسي

والاقتصادي، وتحتاج فيه الأمة إلى تطبيق مشروع نهضوي كامل للانطلاق بها إلى أوضاع جديدة حيث يكون لدينا آمال حقيقية في احترام حقوق الإنسان، ولو كموقف أولي.

يبدو لنا هذا السؤال مبررا تماما، ويستند هذا التبرير على قيمة التأثير على المدخلات والسياسات مع البقاء بعيدا عن التحزب، ولكننا يمكن أن نؤكد أيضا بأن فكرة المشروع النهضوي هي التجسيد التاريخي لمبدأ الحق في تقرير المصير، والحق في التنمية، وغيرها من الحقوق الجماعية.

**فكرة المشروع النهضوي هي التجسيد التاريخي لمبدأ الحق في تقرير المصير، وللحق في التنمية وغيرها من الحقوق الجماعية.**

وعلى أية حال، فإن بوسع الحركة العربية أن تستنبط مدخلا للمشاركة في صنع هذا المشروع النهضوي، وأيضا لإنضاج الظروف لإنتاج سياسات أفضل من منظور النتائج الحقوقية والنهائية، بدون تسييس ذاتها أو التورط في الحزبية، وهذا المدخل يمكن أن يوفر قاعدة لا بأس بها لتفريغ نخب بديلة.

ونحن نتحدث تحديدا عن مدخل الحوار.

**فالحركة الحقوقية يمكن أن تصبح أفضل منبر للحوار بين غالبية التيارات الفكرية والسياسية، حول المشروع النهضوي للأمة، وحول السياسات العامة الكبرى، خاصة في شئون مثل التعليم والصحة وإدارة النمو السكاني والحضري والثقافة والرياضة، وهى مجالات مسيسة الصلة بحقوق الإنسان، بل وليس ثمة ما يمنع حقا أن تناقش الحركة مع بقية تيارات الفكر قضايا أبعد عن اهتماماتها المباشرة مثل نشر الثقافة العلمية، والتنمية التكنولوجية ومشاكل إدارة الأعمال وخصائص السوق المصرفية وأسواق الأوراق المالية المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية.. الخ.**

هذا الدور يعزز الحوار في المجتمع ويرقي التكون الأخلاقي والثقافي للحياة السياسية ويدفع نحو صياغة أوجه وأكثر تطورا للاختيارات الموجودة في حقل السياسات العامة، ومع ذلك، فإن الحركة الحقوقية قد تسهم إسهاما مباشرا وملموسا بدرجة أكبر في تكوين نخب بديلة إذا ما أخذت بالمدخل التدريبي.

ونعني بالمدخل التدريبي بناء أو إدارة مؤسسات هدفها ترقية أداء جماعات العاملين لمهنهم ووضع معايير متقدمة لهذا الأداء، مع الاهتمام بصورة خاصة بتحسيس هؤلاء العاملين بالمعايير الخاصة بحقوق الإنسان، وتدريبهم على الوصول إلى هذه المعايير.

وبطبيعة الحال، فإن الحركة الحقوقية لا تستطيع أن تقوم بهذا الدور بنفسها بالنظر إلى أن مجالات المهن والتدريب تتسع باتساع الحياة المعاصرة، والحل يكمن في أن تبني تلك الحركة شبكة حية من الروابط مع هيئات وجماعات صديقة في مختلف المهن، وحثها على القيام بهذا الدور التدريبي وإتاحة ما يمكن توفيره من صلات ومعارف مفيدة لهذا المشروع.

فبوسع الحركة مثلا حث تجمعات الأطباء وغيرهم من المهتمين بمناقشة القضايا المتعلقة بالأبعاد الصحية في مشروع النهضة القومية، ومناقشة معايير الأداء الضرورية لمساءلة المؤسسة الطبية في مختلف الأقطار العربية، وتفصيل صياغة تلك المعايير في مؤشرات محددة، وتدريب الأجيال الشابة من الأطباء على هذه المعايير، والوفاء بها، في حدود المستطاع.

وبوسع الحركة أيضا القيام بالشيء نفسه مع تجمعات المهندسين وغيرهم من المهتمين بمناقشة القضايا المتعلقة بالأبعاد العمرانية والمعمارية والأبعاد المرتبطة بها لمشروع النهضة، وتعمل كذلك أيضا على السعي لوضع معايير اجتماعية وفنية ملائمة للأدوار في هذا الميدان.

وبوسع الحركة إنشاء وإدارة مؤسسات لتدريب القيادات النقابية على القيام بالمفاوضات الصناعية وإجراء المساومات الاقتصادية مع أرباب العمل في الوطن العربي، وذلك على ضوء المعايير المعروفة عالميا وتطور الخبرات العالمية والعربية والتوقعات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والعمالية في العالم العربي خلال العقود القليلة القادمة.

وفي سياق القيام بهذا الدور التدريبي غير المباشر تتكون عناصر راغبة في قيادة العمل المهني في مختلف المجالات وذلك من منظور حقوقي وإنساني وقومي متقدم.

والواقع أن بوسع الحركة أيضا أن تدمج مدخل الحوار ومناقشة السياسات مع المدخل التدريبي بالنسبة لجماعات الفنيين والمهنيين الشباب، وذلك بقصد رفع تكوين قيادات مهنية راغبة في القيام بدور رئيسي في مشروع النهوض القومي.

رئيس التحرير